الحـكـم الرشـيد والتـنمية المستـــدامة
قطر نموذجاً
Good governance and sustainable development
Qatar is a model

أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي
alhiti_nowzad@hotmail.com
استشاري شؤون اقتصادية أول. أستاذ التنمية المستدامة بالمعهد الدبلوماسي

تاريخ استلام البحث 22 / 12 /2018 تاريخ قبول النشر 20 / 2/ 2019 تاريخ النشر 25 / 12/ 2019

المستخلص :

سعت دولة قطر لبناء أسس اقتصاد مرتكز على قيم الشفافية ومحاربة الفساد بكافة أشكاله، وتطوير مجتمع عادل وأمن مستند على الأخلاق الحميدة والرعاية الاجتماعية وقادر على التعامل والتفاعل مع المجتمعات الأخرى ولعب دور هام في الشراكة العالمية من أجل التنمية، وذلك من أجل تحقيق رؤية قطر الوطنية والتي تهدف إلى تحويل دولة قطر بحلول عام 2030 إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل ولكل سكانها الكرام.

قطعت دولة قطر شوطاً كبيراً في إقامة مرتكزات الحكم الرشيد من خلال الإصلاح الهيكلي عبر تطوير آليات عمل الأجهزة الحكومية وتطوير الأنظمة والقوانين من خلال مراجعة التشريعات واللوائح التنظيمية، ورفع كفاءة الأجهزة الحكومية وإنتاجيتها من خلال التوسع في استخدام التعاملات الإلكترونية وقياس أداء الأجهزة الحكومية، كما قامت دولة قطر بترسيخ مبادئ المساءلة والشفافية وحماية النزاهة ومكافحة الفساد، حيث استحدث مؤسسة الرقابة الإدارية والشفافية عام 2011 كهيئة متخصصة في تعزيز النزاهة والشفافية. وصادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2007، والاتفاقية العربية لمحاربة الفساد عام 2011.

ولم يقتصر الجهد القطري على تعزيز قيم وثقافة الشفافية ومحاربة الفساد على الصعيد الوطني، بل أن قطر تؤمن بأن الوقاية من الفساد ومكافحته لم تعد مسألة محلية، وإنما هي ظاهرة عالمية تمس اقتصادات العالم كافة ، وكان لها العديد من المبادرات ذات الصلة على الصعيد العالمي، تمثلت في استضافة مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2009، والمنتدى العربي لاسترداد الأموال المنهوبة في عام ، 2011 وإنشاء مركز حكم القانون ومكافحة الفساد عام 2013 لكي يعمل على دعم الجهود الإقليمية والدولية ذات الصلة، وإطلاق جائزة سمو أمير البلاد العالمية للتميز في مكافحة الفساد عام 2016.

لقد ساهمت الإجراءات التي أتخذت دولة قطر في مجال محاربة الفساد وتعزيز ونشر ثقافة الشفافية في احتلالها لمراتب متقدمة في المؤشرات الدولية، حيث جاءت بالمرتبة (29) عالمياً في مؤشر مدركات الفساد لعام 2017، وانعكس ذلك على مسار التنمية المستدامة في البلاد، حيث جاءت قطر بالمرتبة (36) عالمياً في مؤشر التنمية البشرية للعام 2018، وصنفت ضمن مجموعة الدول التي تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة.

الكلمات المفتاحية: الحكم الرشيد، قطر، التنمية المستدامة ، الشفافية، الفساد

Abstract

The State of Qatar has endeavored to build the foundations of an economy based on the values of transparency and the fight against corruption in all its forms, and to develop a just and safe society based on good morals and social care and able to interact and interact with other societies and play an important role in the global partnership for development, in order to achieve Qatar's national vision, which It aims to transform the State of Qatar by 2030 into a developed country capable of achieving sustainable development and providing decent living for its people generation after generation and for all its esteemed residents.

The State of Qatar has made great strides in establishing the foundations of good governance through structural reform by developing the mechanisms of government agencies and developing systems and laws through reviewing legislation and regulations, and raising the efficiency and productivity of government agencies through the expansion of the use of electronic transactions and measuring the performance of government agencies. Qatar established principles of accountability, transparency, protection of integrity and combating corruption, where it created the Administrative Control and Transparency Foundation in 2011 as a body specialized in promoting integrity and transparency. It ratified the United Nations Convention against Corruption in 2007, and the Arab Convention against Corruption in 2011.

The measures taken by the State of Qatar in the field of fighting corruption and promoting and spreading a culture of transparency have contributed to its ranking in the international indicators, as it ranked (29) globally in the Corruption Perceptions Index for 2017, and this was reflected on the path of sustainable development in the country, where Qatar ranked (36) globally in the Human Development Index for the year 2018, and it was classified among the group of countries that enjoy high human development.

***Key words**: good governance, Qatar, sustainable development, transparency, corruption*

المبحث الأول

الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في دولة قطر: المنطلقات والاستراتيجيات:

أولاً- المنطلقات:

ترتكز عملية بناء أسس الحكم الرشيد الذي يعزز من التنمية المستدامة في دولة قطر على جملة من المنطلقات تتمثل أهمها بالدستور الدائم لدولة قطر لعام 2004، ورؤية قطر الوطنية 2030 التي تم اقررها في عام 2008، وفيما يلي تفصيلاً لذلك.

1- الدستور القطري:

تجسد اهتمام دولة قطر بالحكم الرشيد والتنمية المستدامة من خلال إيراد نصوص دستورية في الدستور الدائم للدولة لعام 2004، حيث نصت المادة (33) منه " تعمل الدولة على حماية البيئة والحفاظ على توازنها الطبيعي تحقيقاً للتنمية الشاملة والمستدامة كل الأجيال "[(2)]. ويضمن الدستور الدائم لدولة قطر لعام 2004 أرساء مرتكزات الحكم الرشيد التي أكدت عليها أدبيات الأمم المتحدة في هذا المجال وفيما يلي بيان لذلك [(2)]:

أ) ضمان موجبات المشاركة الشعبية الفاعلة:

أشارت المادة (42) إلى أن الدولة تكفل حق الانتخاب والترشيح للمواطنين وفقاً للقانون، كما وأشارت المادة(28) إلى " تكفل الدولة حرية النشاط الاقتصادي على أساس العدالة الاجتماعية والتعاون المتوازن بين النشاط العام والخاص، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة الإنتاج، وتحقيق الرخاء للمواطنين، ورفع مستوى معيشتهم وتوفير فرص العمل لهم، وفقا لأحكام القانون.

ب) ضمان حكم القانون ودولة المؤسسات:

أشار الدستور في العديد من مواده على ضمان إقامة دولة المؤسسات وحكم القانون وتجسد ذلك في النصوص الدستورية التالية:

المادة(18) يقوم المجتمع القطري على دعامات العدل، والإحسان، والحرية، والمساواة، ومكارم الأخلاق.

المادة (19) تصون الدولة دعامات المجتمع، وتكفل الأمن والاستقرار، وتكافؤ الفرص للمواطنين.

المادة(30) العلاقة بين العمال وأرباب العمل أساسها العدالة الاجتماعية وينظمها القانون.

المادة(34) المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات العامة.

المادة(35) الناس متساوون أمام القانون. لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين.

المادة(43) الضرائب أساسها العدالة الاجتماعية، ولا يجوز فرضها إلا بقانون.

المادة(21) الأسرة أساس المجتمع. قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، وينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها، وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة والشيخوخة في ظلها.

المادة(22) ترعى الدولة النشء، وتصونه من أسباب الفساد وتحميه من الاستغلال، وتقيه شر الإهمال البدني والعقلي والروحي، وتوفر له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في شتى المجالات، على هدى من التربية السليمة.

المادة(23) تعنى الدولة بالصحة العامة، وتوفر وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة وفقا للقانون.

المادة(24) ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون والتراث الثقافي الوطني، وتحافظ عليها وتساعد على نشرها، وتشجع البحث العلمي.

المادة(25) التعليم دعامة أساسية من دعائم تقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه، وتسعى لنشره وتعميمه.

المادة(36) الحرية الشخصية مكفولة. ولا يجوز القبض على إنسان أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون. ولا يعرض أي إنسان للتعذيب أو للمعاملة الحاطة للكرامة، ويعتبر التعذيب جريمة يعاقب عليها القانون [2]

2- رؤية قطر الوطنية 2030:

تضمن رؤية قطر الوطنية 2030 التي أطلقت عام 2008 تثبيت أسس مبادئ الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، حيث تهدف إلى تحويل قطر بحلول عام 2030 إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيل بعد جيل. وتركز هذه الرؤية على أربع ركائز هي [3]:

التنمية البشرية: تطوير وتنمية سكان دولة قطر لكي يتمكنوا من بناء مجتمع مزدهر.

التنمية الاجتماعية: تطوير عادل وآمن مستند على الأخلاق الحميدة والرعاية الاجتماعية وقادر على التعامل والتفاعل مع المجتمعات الأخرى، ولعب دور هام في الشراكة العالمية من أجل التنمية.

التنمية الاقتصادية: تطوير اقتصاد وطني متنوع وتنافسي قادر على تلبية احتياجات موطني قطر في الوقت الحاضر وفي المستقبل وتأمين مستوى معيشي مرتفع.

التنمية البيئية: إدارة البيئة بشكل يضمن الانسجام والتناسق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.

ثانياً- الاستراتيجيات المعنية بالحكم الرشيد والتنمية المستدامة:

قامت دولة قطر بوضع العديد من الاستراتيجيات في إطار تحقيق ما جاء برؤيتها الوطنية 2030 والتي أكدت على تحويل قطر بحلول عام 2030 إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين العيش الكريم لشعبها جيل بعد جيل. وفيما يلي أهم هذه الاستراتيجيات:

1) استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر (2011-2016)

قامت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (جهاز التخطيط والتنمية حالياً) بوضع استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر (2011-2016) والتي تم إعدادها وفقاً لمنهجية واضحة اعتمدت تحليل الوضع الراهن، والتحليل التشخيصي، والمقارنات المرجعية الإقليمية والدولية، واشتملت الاستراتيجية على أربع عشرة استراتيجية قطاعية غطت جميع القطاعات في الدولة تمثلت في: الإدارة الاقتصادية، البنية التحتية الاقتصادية، إدارة الموارد الطبيعية، التنويع الاقتصادي ونمو القطاع الخاص، الرعاية الصحية، التعليم والتدريب، المساهمة الوطنية الفعالة في قوة عمل منتجة، التماسك الأسري وتمكين المرأة، الحماية الاجتماعية، الأمن والسلامة العامة، الرياضة، الثقافة، الاستدامة البيئية، والتحديث والتطوير المؤسسي.

وغني عن البيان فإن استراتيجية التنمية الوطنية تهدف إلى إقامة توازن بين الخيارات التالية لمواجهة خمسة تحديات رئيسة حددتها رؤية قطر الوطنية 2030:

- التحديث والمحافظة على التقاليد.
- تحقيق التوازن بين احتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة.
- التحكم في النمو الاقتصادي المستهدف وتجنب التوسع غير المنضبط.
- مطابقة حجم العمالة الوافدة ونوعيتها مع مسار التنمية المستهدف.
- المواءمة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة [4].

2) الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد (2018-2022):

تم إعداد هذه الاستراتيجية في ضوء اختصاص الهيئة بوضع استراتيجية وطنية لتعزيز النزاهة والشفافية، وتنفيذها بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة وفقا للقرار الأميري رقم 6 لسنة 2015، وبالاتساق مع المعايير الدولية ذات الصلة وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي تتطلب من الدول الأطراف فيها وضع سياسات فعالة منسقة لتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.

وتهدف هذه الاستراتيجية هو تحقيق أعلى مؤشرات النزاهة والشفافية في الدولة، وتعزيز الدور الرائد لدولة قطر في دعم الجهود المعنية بالنزاهة والشفافية وطنياً وإقليمياً ودولياً .وقد قامت هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بإعداد مشروع الاستراتيجية بناء على تحليل دقيق وشامل للأطر القانونية والمؤسسية بالدولة، وبالاتساق مع رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2018-2022)، ونهج التخطيط الاستراتيجي في الدولة، وبما يتوافق مع أفضل المعايير والخبرات والممارسات العالمية في مجال النزاهة والشفافية.

وتم بناء الاستراتيجية الوطنية على خمسة محاور رئيسية تتمثل بالآتي [5]:

- **محور القطاع العام:** ويركز على تعزيز معايير السلوك الوظيفي في الوظيفة العامة، ومكافحة تضارب المصالح، وشفافية المعلومات، وتعزيز النزاهة والشفافية في الموارد البشرية والمشتريات .

- **محور القطاع الخاص:** ويهدف إلى تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، ودعم كيانات القطاع الخاص للإبلاغ عن انتهاكات النزاهة، ووضع معايير وسياسات وإجراءات حوكمة الشركات وضوابط للتدقيق الداخلي.
- **محور التشريعات وإنفاذ القانون:** ويعمل على تطوير الإطار التشريعي وفقًا لتوصيات الأمم المتحدة فيما يخص اتفاقية مكافحة الفساد، وتعزيز قدرات ومؤسسات إنفاذ القانون، وكذلك تعزيز تدابير مكافحة غسل الأموال.
- **محور المشاركة العامة والتوعية:** ويهدف لتثقيف وتوعية المدارس– الجامعات– والمؤسسات التعليمية والمجتمع بالنزاهة والشفافية.
- **محور التعاون الدولي:** ويعمل على الاستفادة من جميع أنشطة وبرامج التعاون الفني التي تقدمها المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية في مجال تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد.

3) استراتيجية حكومة قطر الرقمية:

ترتكز استراتيجية حكومة قطر الرقمية 2020على تطويع التكنولوجيا والتقنيات الحديثة لتقديم فوائد حقيقية لفئات المجتمع القطري كافة من المواطنين والمقيمين والزائرين، علاوة على الشبكات والمؤسسات الخاصة والجهات الحكومية. وتواصل حكومة قطر الرقمية نشاطها الهادف إلى تعزيز تجربة جمهور المستخدمين وتوفير إمكانية وصول أكبر إلى الخدمات الحكومية، ورفع كفاءة العمليات الحكومية بما يعود بتنظيم النفع على المجتمع القطري. وقد تم دعم رؤية استراتيجية حكومة قطر الرقمية 2020 من خلال ثلاثة أهداف استراتيجية مترابطة تتمثل بالآتي [6]:

1- **الارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية للأفراد والشركات** بما يثري افراد المجتمع ويدفع بالاقتصاد القطري نحو المزيد من النمو الاقتصادي، وذلك من خلال ما يلي:
   أ- إتاحة (100%) من الخدمات الحكومية عبرت الإنترنت.
   ب- إتمام (80%) من جميع الخدمات المتاحة " مكتملة " عبر الإنترنت.
   ت- إجراء (80%) من جميع المعاملات عبر الإنترنت.
2- **رفع كفاءة العمليات الإدارية الحكومية** من خلال أتمتة الوظائف المختلفة وتوفير التطبيقات التكنولوجية الحديثة وبناء بنية تحتية مشتركة للاتصالات وتكنلوجيا المعلومات بما يساعد على تعظيم الاستفادة من الموارد العامة للدولة ورفع مستويات الأمن وتعزيز تجربة المستخدم وذلك من خلال:
   أ- تبني الخدمات الحكومية المشتركة بنسبة (80%).
   ب- تبني البنية التحتية المشتركة بنسبة (80%).
3- **زيادة مستوى الشفافية والمشاركة المجتمعية.** ويتعلق هذا الهدف في التعرف على القيمة السياسية والاقتصادية التي يمكن تحقيقها من خلال الانفتاح والواصل مع جميع فئات المجتمع وتقديم الخدمات التي تلبي احتياجاتهم في أفضل صورة وذلك من خلال:
   أ- تحقيق زيادة سنوية بنسبة (20%) معدل مشاركة المستخدمين في المنتديات التي تديرها الحكومة.
   ب- زيادة سنوية قدرها (10%) في مدى توفر مجموعات البيانات الحكومية

ولضمان توفير الخدمات بشكل مناسب تم إطلاق برنامج تدريب حكومة قطر الرقمية والذي يهدف إلى الارتقاء بمستوى شفافية ووسائل تقديم الخدمات الحكومية اتساقاً مع أهداف استراتيجية حكومة قطر الرقمية 2020 ويوفر تدريباً

للموظفين العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالقطاع الحكومي عبر شراكات مع العديد من الجهات في القطاعين العام والخاص، والمعترف بها دوليا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما يسعى برنامج تدريب حكومة قطر الرقمية إلى التأكيد على جاهزية دولة قطر لدخول العصر الرقمي، ويجري تنفيذه بالتعاون مع مجموعة من الشركاء من القطاع الحكومي [7].

المبحث الثاني

الأطر التشريعية والمؤسسية للحكم الرشيد والتنمية المستدامة في قطر:

أولاً- الأطر التشريعية:

تشكل القوانين والتشريعات إطاراً قانونياً لكافة البرامج والأنشطة التي يجب أن يعمل بها لتحقيق الإدارة الرشيدة الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة. وفيما يلي أهم هذه القوانين والتشريعات:

- القرار الأميري رقم (6) لسنة 2015 بإعادة تنظيم هيئة الرقابة الإدارية والشفافية، الذي أعطى الهيئة اختصاص المساهمة في تحقيق أعلى مؤشرات النزاهة والشفافية في مجال الوظيفة العامة، والعمل على مكافحة الفساد بكافة صوره وأشكاله [8].
- قانون الموارد البشرية المدنية الصادر بالقانون رقم (15) لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، الذي أكد على ضرورة مراعاة نظم الموارد البشرية لمبادئ الجدارة والكفاءة والشفافية والموضوعية، والتركيز على اختيار وتدريب الموظفين العموميين للترقي في الوظائف العامة [9].
- قانون تنظيم المناقصات والمزايدات، الصادر بالقانون رقم (24) لسنة 2015، الذي يتضمَّن العديد من الأحكام التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والنزاهة في نظم المناقصات والمزايدات، بما يتفق والمعايير المُضمَّنة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد [10].
- قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر بالقانون رقم 4 لسنة 2010[11].
- قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، الصادر بالقانون رقم (19) لسنة 2006[12].

ثانياً- الأطر المؤسسية:

قامت دولة قطر بإنشاء الأطر المؤسسية التي تعني بتحقيق الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، وتمثلت أهم هذه الأطر بهيئة الرقابة الإدارية والشفافية وديوان المحاسبة ومركز حكم القانون ومكافحة الفساد، وجهاز التخطيط والإحصاء، وفميا يلي توضيحاً للمهام هذه الأجهزة الحكومية:

أولاً- هيئة الرقابة الإدارية والشفافية"

تم إنشاء هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بموجب القرار الأميري رقم (75) لسنة 2011م والتي تهدف إلى تحقيق الرقابة والشفافية ونزاهة الوظيفة العامة، ومكافحة الفساد بكافة صوره وأشكاله، ومنع وقوع الجرائم التي تمس المال العام أو الوظيفة العامة والعمل على ضبط ما يقع منها. ثم صدر القرار الأميري رقم (6) لسنة 2015 بإعادة تنظيم هيئة الرقابة الإدارية والشفافية، بالتركيز بشكل أكبر على جانب الوقاية، مع التركيز على المساهمة في تحقيق أعلى مؤشرات النزاهة والشفافية في مجال الوظيفة العامة، ومكافحة الفساد بكل أشكاله وصوره. وتهدف الهيئة إلى تحقيق الآتي:

- العمل على تنفيذ الالتزامات المترتبة على الدولة الناتجة عن تصديقها على الاتفاقية وذلك بالوسائل الواردة في المادة (1/6) من الاتفاقية.

- الاضطلاع بالمهام المشار إليها في المواد (36) و(13/46)، (58) من الاتفاقية والتنسيق مع الأطراف المحلية والدولية في هذا الشأن.
- وضع استراتيجية وطنية لتعزيز النزاهة والشفافية والعمل على تنفيذها بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة.
- بحث ودراسة أسباب القصور في النظم الإدارية والفنية والمالية التي تعرقل السير المنظم للعمل بالجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، واقتراح وسائل تلافيها.
- اقتراح الوسائل والإجراءات الكفيلة بتعزيز النزاهة والشفافية في إدارة أملاك الدولة، واقتراح معايير واضحة للشفافية في إجراء المناقصات والمزيدات وإعداد ميثاق لنزاهة الموظفين العموميين والمقاولين والموردين.
- تعميم المعارف المتعلقة بتكريس النزاهة والشفافية وتيسير اطلاع الأفراد عليها، واقتراح الإجراءات التي تساهم في التعريف بظاهرة الفساد وآثاره ومخاطر انتشاره.
- توفير قنوات اتصال مباشرة مع الجمهور لتلقي اقتراحاتهم وشكاواهم بشأن التصرفات المنطوية على الفساد ودعم النزاهة، واتخاذ الإجراءات العملية اللازمة للتحقق من تلك الشكاوى، بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة.
- وضع البرامج التثقيفية والتدريبية لتوعية موظفي الدولة وخاصة موظفي المؤسسات المالية وتدريبهم باستخدام الأساليب المتطورة لكشف الفساد وتهيئتهم للتعاون مع الهيئة في هذا المجال.
- التعاون مع الهيئات والمنظمات والجمعيات الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة الفساد، وتبادل المعرفة والمشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات واللقاءات التي تعقد حول هذا الموضوع.
- بحث ودراسة ما تنشره أو تتعرض له الصحافة وغيرها من وسائل الأعلام من شكاوى أو تحقيقات تتناول نواحي الإهمال أو القصور أو سوء الإدارة أو الاستغلال.
- متابعة التطورات المختلفة في مجال الرقابة الإدارية والشفافية، وتطبيق أحدث المناهج والأساليب الرقابية المعمول بها.
- اقتراح التشريعات اللازمة لمنع ومكافحة الفساد، على أن تأخذ في الاعتبار المعايير والمتطلبات المنصوص عليها في الاتفاقية وإجراء مراجعة دورية لهذه التشريعات بغرض تطويرها.
- إجراء البحوث والدراسات ذات العلاقة بأهداف وأنشطة الهيئة [13].

وينطلق عمل هيئة الرقابة الإدارية والشفافية من البناء على ما تم إنجازه في الدولة على مدى العقود المنصرمة، فمن الناحية الاجتماعية يمتاز المجتمع القطري بأنه يعلي من قيم النزاهة والشفافية، كما يوجد في دولة قطر إطارٌ قانوني ومؤسسي متطور في شتى المجالات المتعلقة بالنزاهة والشفافية، كما تسعى دولة قطر جاهدة وباستمرار أن تلعب دورًا فاعلًا في محيطها الإقليمي والدولي بما يحقق التنمية المستدامة للجميع.

وتسعى هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بجد للحفاظ على ريادة دولة قطر في مجال تعزيز النزاهة والشفافية، على الصعد الإقليمية والدولية، عن طريق وضع خطط عمل قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتعزيز آليات النزاهة والشفافية في ميادين العمل كافة، بما يعزز من قدرات الوقاية من الفساد وتحقيق حماية أكبر للوظيفة العامة والمال العام، وبما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في الدولة [14].

ثانياً- ديوان المحاسبة:

يهدف ديوان المحاسبة الذي تأسس في عام 1073 إلى تحقيق الرقابة على أموال الدولة، وعلى أموال الجهات الأخرى الخاضعة لرقابته، كما يهدف بوجه خاص إلى [15]:

- المحافظة على المال العام، والتحقق من سلامة ومشروعية استخدامه وحسن إدارته.
- التحقق من صحة البيانات المالية، ومن التزام الجهات الخاضعة لرقابة الديوان بالقوانين واللوائح والأنظمة وغيرها من نظم، وسياسات الحوكمة وتضارب المصالح المعمول بها.
- المساهمة في تحسين استخدام موارد الدولة لتحقيق التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع، وذلك بمراقبة التزام الجهات الخاضعة لرقابة الديوان بالاستغلال الأمثل للموارد والأصول، وفقاً لمعايير الاقتصاد والكفاءة والفعالية.
- المساهمة في الارتقاء بمبادئ المحاسبة والشفافية لدى الجهات الخاضعة لرقابة الديوان، وذلك بمراقبة التزام هذه الجهات بتلك المبادئ في إدارة أموالها.

ثالثاً- جهاز التخطيط والإحصاء:

أشارت المادة (4) من القرار الأميري رقم (70) لعام 2018 إلى يهدف الجهاز إلى متابعة تنفيذ الرؤية الشاملة للتنمية، وإقامة نظام احصائي للدولة، وله في سبيل ذلك ممارسة الاختصاصات التالية:

- إعداد الخطة الاستراتيجية العامة لتحقيق الرؤية الشاملة للتنمية موضحاً بها أولويات التنمية والأهداف الكمية لها، وتحديد الآليات المتبعة لتحقيقها، وذلك بعد التشاور مع الجهات المعنية واستطلاع رأي القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.
- ابلاغ الرؤية الشاملة والخطة الاستراتيجية العامة للتنمية، إلى الجهات المعنية ومنظمات المجتمع المدني.
- إعداد البحوث وإجراء الدراسات المتعلقة بالرؤية الشاملة والخطة الاستراتيجية العامة للتنمية. توضيح الرؤية الشاملة والخطة الاستراتيجية العامة للتنمية ، للجهات المختلفة وتقديم الدعم الفني لها بشأن إعداد الخطط التنفيذية.
- مراجعة الخطط التنفيذية التي تضعها الجهات المختلفة والتنسيق فيما بينها، والتأكد من تجانسها مع الخطة الاستراتيجية العامة للتنمية، ومن عدم وجود تعارض بين الخطط التنفيذية المقدمة من مختلف الجهات بالدولة، وإبلاغ الجهات المعنية في حال وجوده.
- المتابعة الدورية لمدى تقدم تنفيذ الخطط، وإعداد التقارير الخاصة بذلك متضمنة الاجراءات التصحيحية الضرورية [16].

رابعاً- مركز حكم القانون ومكافحة الفساد:

أنشئ مركز حكم القانون ومكافحة الفساد بموجب القرار الأميري رقم (94) لسنة 2013 بتاريخ 2013/08/05، وهو مؤسسة خاصة ذات نفع عام تعمل بالتعاون مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بدعم علوية القانون والحكم الرشيد ومكافحة الفساد وخاصة الهيئات والمكاتب المتخصصة في هذا الشأن والتابعة للأمم المتحدة. وتقوم رؤية مركز حكم القانون ومكافحة الفساد على المساهمة الفاعلة في تعزيز مقومات النزاهة والشفافية والحوكمة الرشيدة وسياد القانون وهو ما يتناغم مع رؤية قطر الوطنية 2030.

يهدف المركز إلى العمل على بناء المعرفة المتخصصة ورفع الكفاءات الفردية والمؤسسية التي من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز حكم القانون ومكافحة الفساد بالتوافق مع المعايير الدولية والاحتياجات الوطنية، ودعم الأطراف المعنية على

النطاق الإقليمي والدولي، وتوفير أطر دائمة لتبادل الخبرات والتجارب من خلال إقامة الشراكات الاستراتيجية مع الهيئات المعنية في الأمم المتحدة وأبرز مراكز البحث والتفكير على مستوى العالم.

كما تستند رؤية المركز إلى المعايير الدولية وأفضل الممارسات المعتمدة في مجال الحكم الرشيد ومكافحة الفساد، إسهاماً منه في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 لاسيما الهدف (16) المتعلق بتعزيز بناء مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة للجميع باعتبار أن السلام والاستقرار وحقوق الإنسان والحكم الرشيد القائم على سيادة القانون هي قنوات هامة للتنمية المستدامة، وتساهم في الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها، ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة بحلول عام 2030 ، والحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالها، وإنشاء مؤسسات فعّالة وشفّافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات [17].

نجح مركز حكم القانون ومكافحة الفساد في الدوحة بالاشتراك مع جامعة ساسكس البريطانية في إطلاق برنامج الماجستير في مكافحة الفساد وحكم القانون في أكتوبر 2016. وهو برنامج يُدرس على مدى عامين في مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، تم تصميمه بواسطة نخبة من كبار أكاديميي جامعة ساسكس وفقاً لمعايير الجامعة، يأتون إلى دولة قطر لتدريس الطلاب ممن يمتلكون المؤهلات المطلوبة لالتحاق بالجامعة نفسها، سواء من موظفي الحكومة أو القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية، شريطة استيفاء المعايير المعتادة والمعتمدة بالجامعة، كما يُعد البرنامج عنصراً داعماً لتطوير الإطار القانوني والفني لمكافحة الفساد للمهنيين والعاملين في جميع القطاعات [18] .

خامساً–اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب:

قد حرصت حكومة دولة قطر منذ وقت مبكر على قيام كافة الجهات المعنية بالدولة بإنشاء أنظمةٍ رقابيةٍ فاعلة وفقاً للمعايير المتفق عليها دولياً، وأن يتقيد الجميع بالمتطلبات والالتزامات التي تنص عليها القوانين والضوابط الرقابية الصادرة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولضمان التطبيق الأمثل للقانون شُكّلَتْ اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بموجب القانون رقم (28) لسنة 2002، وتم تعديل ذلك بالقانون رقم (4) لسنة 2010، برئاسة سعادة نائب محافظ مصرف قطر المركزي، وعضوية (14) جهة حكومية معنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتتوزع الجهات الممثلة في اللجنة بين جهات إنفاذ القانون، وجهات رقابية على القطاع المالي وغير المالي، ومؤسسات حكومية أخرى معنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنسيق مع مختلف الجهات في الدولة لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب فضلاً عن التواصل والتعاون مع الكيانات الإقليمية والدولية النظيرة على المستوى الدولي لتوحيد الجهود الرامية لمكافحة غسل الأموال [19].

6) وحدة المعلومات المالية

أشار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 4 لسنة 2010 في المادة (14) إلى وحدة المعلومات المالية بوصفها جهاز مركزي وطني مسؤول عن تلقي وطلب وتحليل وتوزيع المعلومات المتعلقة بما يشتبه أن يكون متحصلات جريمة وباحتمال وجود عمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب وفقاً لهذا القانون. ويكون بالوحدة قاعدة بيانات لما يتوفر لديها من معلومات وبيانات مالية وتضع الوسائل الكفيلة بإتاحتها للجهات القضائية وسلطات إنفاذ القانون لاستخدامها في اجراء التحقيقات او اتخاذ التدابير متى كانت هناك اسباب تدعو للاشتباه بعمليات غسل الاموال او تمويل الارهاب.

كما اشارت المادة (15) من القانون إلى أن "للوحدة الحصول على المعلومات التي تراها لازمه لأداء وظائفها من اي كيان او شخص خاضع لالتزام الابلاغ بمقتضى احكام هذا القانون ويتعين تقديمها خلال المدة الزمنية التي تعينها الوحدة وبالشكل الذي تحدده مع مراعاة حدود الالتزامات المهنية المنصوص عليها في قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم 23 لسنة 2006.

كما يجوز للوحدة ان تتطلع بشكل مباشر او غير مباشر على اي معلومات اضافية تتصل بأي تقرير يرفع اليها وتراها مفيدة في انجاز مهامها من الجهات المختصة والجهات الرقابية وسلطات انفاذ القانون [20].

المبحث الثالث

قطر في المؤشرات الدولية لمكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد

أولاً- المؤشرات العالمية لإدارة الحكم الرشيد *World Governance Indicators:*

تُعد هذه المؤشرات التي تصدر سنوياً عن البنك الدولي منذ عام 1996م أحد أهم المؤشرات المستخدمة لقياس أداء البلدان في مجال إدارة الحكم والتحسينات التي تحققها مع مرور الوقت، وتشكل أداة مهمة لكل من محللي السياسات وصانعي القرارات لمقارنة بلدانهم مع البلدان الأخرى، كما وتساعد هذه المؤشرات الجهات المؤثرة في عملية التنمية على تتبع الجودة النوعية للمؤسسات، ومساندة بناء القدرات، وتحسين إدارة الحكم، والتصدي للفساد. وتقيس المؤشرات العالمية لإدارة الحكم المكونات الستة التالية، وهي: ابداء الرأي، الاستقرار السياسي وانعدام العنف، الفعالية الحكومية، نوعية الأطر التنظيمية، سيادة القانون، ومكافحة الفساد.

وطبقاً لتقرير مؤشرات الحكم الرشيد في العالم لعام 2014م الذي أصدره البنك الدولي، فإن قطر قد حصلت على (21.2 إلى82.7) من الترتيب النسبي في الأبعاد المختلفة للحكم الرشيد، والجدول التالي يوضح ذلك [21].

جدول (1) مؤشرات الحكم الرشيد في قطر لعامي لعام 2014 و2000م

المؤشر	المصادر	الترتيب النسبي 2014م (0-100)	المصادر	الترتيب النسبي 2000 (0-100)
إبداء الرأي والمساءلة	10	21.2	9	38.0
الاستقرار السياسي	8	81.0	6	79.6
الفعالية الحكومية	8	78.4	5	69.3
نوعية الأطر التنظيمية	8	70.7	6	51.4
سيادة القانون	10	81.3	8	67.5
مكافحة الفساد	8	82.7	5	75.6

http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?Report_Name=WGI-Table&Id=ceea4d8b

ويلاحظ من الجدول أعلاه أنه ما بين عام 2007 و 2014م قد حصل تحسن في مؤشرات الحكم الرشيد باستثناء مؤشر الرأي والمساءلة الذي شهد انخفاضاً، حيث انخفضت قيمة الترتيب النسبي من(38,0 إلى 21,2) عام 2014م، وحقق مؤشر نوعية الأطر التنظيمية أفضل النتائج متقدماً على بقية المؤشرات، حيث ارتفع الترتيب النسبي بـ (19.3)، وهذا يعكس حجم الاصلاح الإداري في مؤسسات وأجهزة الدولة وتطوير هياكلها التنظيمية، يليه سيادة القانون الذي حققت فيه قطر تقدماً ملحوظاً بنحو (13,8) في الترتيب النسبي، ثم معيار مكافحة الفساد الذي حقق ارتفاعاً بـ (7.1)

نقطة في الترتيب النسبي، بينما حقق مؤشر الاستقرار السياسي ارتفاعاً بسيطاً في الترتيب النسبي بـ (1.4). ومن المتوقع أن يرتفع ترتيب دولة قطر في مؤشرات الحكم الرشيد كنتيجة لتبني الدولة في إطار استراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2018–2022م لجملة من البرامج والمشاريع الهادفة إلى تطوير القدرات المؤسسية والتنظيمية لاسيما تعزيز الوظائف المركزية للحكومة والمتمثلة في المالية، التخطيط، تكنولوجيا المعلومات، والموارد البشرية، والتي ستقود نتيجتها النهائية في مؤسسات قطاع عام حديثة، تقدم خدمات متميزة وتحقق الاستدامة المالية، للوصول لهذه النتيجة، فقد حددت مجموعة من النتائج الوسيطة تتمثل أهمها في:

- أداء حكومي كفوء وفعال.
- عمليات مؤسسية مُحسنة تمكن الجهات الحكومية من تقديم خدمات عامة متميزة.
- توظيف فعال لتكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات العامة.
- تخطيط استراتيجي في الوزارات والأجهزة الحكومية يركز على النتائج والمخرجات.
- سياسات مالية مناسبة تحافظ على الاستقرار والازدهار الاقتصادي وإيرادات مستقرة للدولة.
- إدارة فعالة لمشاريع الدولة واصول رأسمالية ذات جودة [22].

ثانياً– مؤشر الشفافية (مدركات الفساد) *Corruption Perceptions Index*:

يصدر هذا المؤشر سنوياً عن المنظمة العالمية للشفافية، وهو مؤشر تنازلي من عشرة نقاط ليعطي صورة عن مدى الشفافية ومحاربة الفساد في دول العالم، ويتم بموجبه تصنيف دول العالم بدرجات تتراوح من (صفر –100)، بحيث يشير حصول دولة ما على 100 درجات إلى سلامة البلد وخلوها من الفساد، بينما يشير الحصول على درجة منخفضة إلى تفشي الفساد والرشاوى والمحسوبية بشكل كبير في البلد صاحب تلك المرتبة.

وقد احتلت دولة قطر المرتبة (29) وبرصيد (63) نقطة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2017 على الصعيد العالمي. كما وجاءت دولة قطر بالمرتبة الثانية على الصعيد العربي في مؤشر مدركات الفساد، وجاءت من بعدها كل من الأردن والسعودية وسلطنة عمان، واحتلت ثلاث دول عربية ضمن قائمة أكثر خمس بلدان في العالم الأكثر فساداً وهي الصومال بالمرتبة (176) وسوريا (173) واليمن (170) [23].

جدول (2) ترتيب الدول العربية وفق مؤشر مدركات الفساد لعام 2017م

الدولة	الترتيب دولياً		قيمة المؤشر	
	2007	2017	2007	2017
الإمارات	34	21	57	71
قطر	32	29	60	63
السعودية	79	57	34	49
الأردن	47	59	53	48
عمان	53	68	47	44
تونس	61	74	42	42
المغرب	75	81	32	40

الكويت	60	85	43	39
البحرين	46	103	50	36
الجزائر	99	112	30	33
مصر	105	117	29	32
موريتانيا	123	143	26	28
لبنان	99	143	30	28
العراق	178	169	15	18
اليمن	131	175	25	16
ليبيا	131	171	25	17
السودان	172	175	18	16
الصومال	179	180	14	9

Source:https://www.transparency.org,corruptionperceptions index2008&2017

ويلاحظ من خلال تحليل البيانات الواردة في التقرير السنوي للمنظمة العالمية بشأن الفساد إلى أن دولة قطر استطاعت خلال العشر سنوات المنصرمة من أن تحسن ترتيبها في قائمة مؤشر الشفافية إذ قفز ترتيبها من الترتيب (32) وبدرجة (60) في عام 2007م إلى الترتيب (29) وبدرجة (63) في عام 2017م، محققة بذلك تقدم بـ (3) مراتب وزيادة في قيمة المؤشر بـ (3) نقاط والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل (1) ترتيب قطر في مؤشر الشفافية (مدركات الفساد) خلال الفترة 2007-2017م

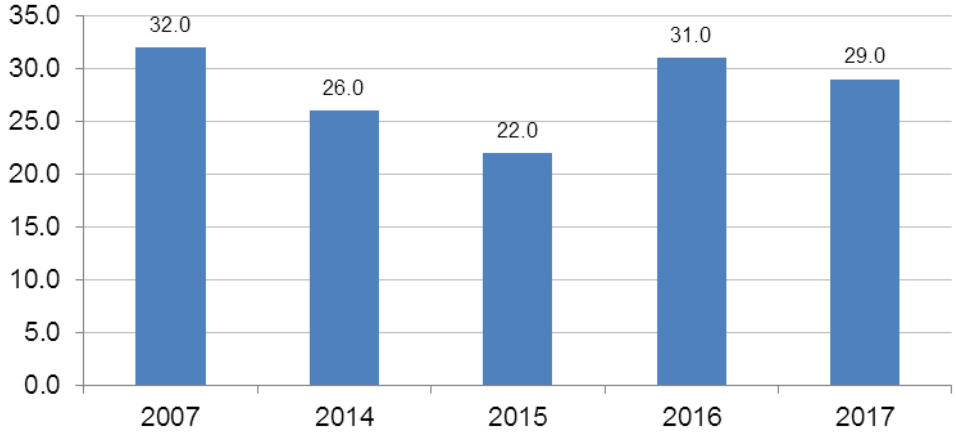

Source: International Transparency, Annual Report, Various Issues

ويمكن تفسير الموقع الذي أحرزته دولة قطر في مؤشر الشفافية إلى الجهود الكبيرة المبذولة لتعزيز قيم الشفافية ومحاربة الفساد والرشاوى والتصدي للفاسدين، ونشر الشفافية في المؤسسات المختلفة، كما قامت الدولة بتأهيل المناهج الدراسية في المدارس والجامعات لمكافحة الفساد بكافة صوره، كونه ضد الفضيلة والأخلاق، حيث تم وضع برامج متخصصة في هذا الإطار بالجامعات ومنها كلية القانون بجامعة قطر. وتم في عام 2016 إطلاق برنامج

ماجستير في حكم القانون ومكافحة الفساد بالتعاون بين مركز حكم القانون ومكافحة الفساد في قطر **ومركز جامعة ساكس لدراسة الفساد.**

وأخيراً يمكن القول بأن دولة قطر تسعى إلى أن تكون إحدى الدول العشر الأولى الأقل فساداً في العالم حسب ترتيب قائمة مدركات الفساد العالمية بحلول عام 2020.

ثالثاً- مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية E-Government Readiness Index:

تقوم لجنة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بإصدار تقرير دوري يلقي الضوء على تنمية وتطوير الحكومة الإلكترونية في الدول الـ 193 الأعضاء، ويعد التقرير مرجعاً عالمياً في مجال الحكومة الإلكترونية.

ويتألف مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية من ثلاثة مؤشرات فرعية تتمثل في: ***مؤشر خدمة الإنترنت، مؤشر البنية التحتية للاتصالات، ومؤشر راس المال البشري.***

يشير مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية لعام 2018م الصادر عن الأمم المتحدة والذي شمل (193) إلى تبوأ الدنمارك الأولى، وجاءت كل من أستراليا وكوريا المملكة المتحدة والسويد في المراتب الثانية والثالثة والرابعة والخامسة على التوالي. أما قطر فقد احتلت المرتبة (51) عالمياً والمرتبة الرابعة عربياً في مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية لعام 2018م محققة تقدماً بـ بمركزين في الترتيب العالمي مقارنة بالمؤشر لعام 2008م والجدول التالي يوضح ذلك [24].

جدول (3) ترتيب الدول العربية في مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية لعامي 2018 و2008م

ت	الدولة	الترتيب العالمي 2018م	الترتيب العالمي 2008م	التغير في الترتيب
1	الإمارات	21	32	11+
2	البحرين	24	42	18+
3	الكويت	41	57	16+
4	قطر	51	53	2+
5	السعودية	52	70	18+
6	عمان	63	84	21+
7	لبنان	73	74	1-
8	تونس	80	124	44+
9	المغرب	85	140	55+
10	الاردن	98	50	48-
11	مصر	114	79	35-
13	الجزائر	130	121	9-
14	سوريا	152	119	33-
15	العراق	155	151	4-
16	السودان	180	161	19-
17	اليمن	186	164	10-

18	جيبوتي	187	157	30-
19	الصومال	193	183	10-

Source: United Nations-Government Survey 2018, Gearing E-Government to Support *Transformation towards Sustainable and* Resilient Societies, New *York, 2018, P234-238*

ويمكن تفسير التقدم الملحوظ في ترتيب في مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية خلال الفترة 2008-2018م إلى التقدم الملحوظ الحاصل في المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر يتكون مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية من ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر الخدمات الإلكترونية، ومؤشر جاهزية البنية التحتية للاتصالات، ومؤشر رأس المال البشر، الجدول التالي يبين ذلك.

جدول (4) ترتيب قطر في المؤشرات الفرعية لمؤشر جاهزية الحكومة الالكترونية لعامي 2008و2018

المؤشر	قيمة المؤشر في قطر	
	2008	2018
مؤشر الخدمات الإلكترونية	0.7917	0.8521
مؤشر جاهزية البنية التحتية للاتصالات	0.3913	0.6797
مؤشر راس المال البشري	0.3549	0.6683

Source: United Nations-Government Survey 2018& 2008

يلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

أ- **مؤشر الخدمات الالكترونية:** تخطت قيمة المؤشر البالغة (0.8521) نظيره في الدول المتقدمة (0.8120) وعلى الصعيد العالمي (0.5491). ويعكس هذا التقدم المحرز مدى نجاح دولة قطر في إيجاد بيئة مناسبة تحفز مواطنيها على دعمها والتعامل معها بشكل أكبر.

ب- **مؤشر جاهزية البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية:** حققت دولة قطر تقدمًا ملحوظاً في قيمة هذا المؤشر، حيث بلغت (0.6797) على هذا المؤشر، وهو يتخطى المتوسط العالمي (0.4155)، ويقترب من نظيره في الدول ذات الدخل المرتفع (0.7018). وقد وضع المؤشر قطر ضمن أفضل عشر دول اسيوية من حيث قيمة ذلك المؤشر. وهذا يفسر بالتطورات الحاصلة بمؤشر البنية التحتية للاتصالات.

جدول(5) مكونات مؤشر البنية التحتية للاتصالات في دولة قطر وفقاً لتقرير مسح الحكومة الإلكترونية لعام 2018

السنة	مستخدمي الانترنت لكل 100 نسمة	خطوط الهاتف الثابت لكل 100 نسمة	مشتركو الهاتف الجوال لكل 100 نسمة	مشتركو الإنترنت الثابت لكل 100 نسمة	انترنت النطاق العريض لكل 100 نسمة
2012	69.0	16.95	132.43	9.13	9.17
2018	94.29	18.18	142.13	9.87	132.92

Source: United Nations-Government Survey 2018& 2008

ويلاحظ بأن دولة قطر قد حققت تقدماً ملحوظاً في المؤشر الخاص بإنترنت النطاق العريض لكل مئة شخص من السكان، حيث ارتفع من (9.17) إلى (132.92)، حيث جاءت قطر بالمرتبة الثانية عالمياً في هذا المؤشر بعد فنلندا

التي صنفت الأولى عالمياً بـ (152.31) لكل مئة نسمة. كما جاءت قطر بالمرتبة العاشرة عالمياً في مؤشر المشتركين بالهاتف الجوال لكل مئة نسمة (142.13).

ومن المتوقع ان يرتفع ترتيب دولة قطر في مؤشر جاهزية الحكومة الالكترونية في عام 2020، في ظل تزايد عدد الخدمات المقدمة ضمن استراتيجية حكومة قطر الرقمية أكثر من (12) ضعفاً، حيث نمت هذه الخدمات من (194) خدمة في عام 2014 إلى (2604) خدمة في عام 2018. كما تزايدت المعاملات الرقمية الحكومية لتصل إلى أكثر من (270) مليون معاملة في عام 2018 بزيادة بنسبة (19%) مقارنة بعدد المعاملات الرقمية في عام 2017 والتي بلغت نحو (227) مليون معاملة [25].

ج- مؤشر رأس المال البشري: شهد المؤشر تقدماً ملحوظاً، إذ ارتفع قيمته من (0.3549) عام 2008 إلى (0.6683) عام 2018 محققاً ارتفاعاً بنسبة (88.30%) متخطياً نظيره على الصعيد العالمي (0.4155) الصعيد العالمي

المبحث الرابع

قطر والتعاون الدولي في مجال الحكم الرشيد والتنمية المستدامة:

لم يقتصر اهتمام دولة قطر بالحكم الرشيد كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في داخل دولة قطر، بل كان لها دور فعال في تعزيز جهود المجتمع الدولي لتعزيز قيم الشفافية ومحاربة الفساد وهو التزام ثابت ينبع من القيم الراسخة للمجتمع القطري والإيمان العميق للقيادة بأهمية العمل الدولي المشترك، وتنسيق الجهود الدولية والإقليمية لوقاية المجتمعات من آثار الفساد المدمرة ولصالح الإنسانية جمعاء. ويمكن إيجاز أهم الأنشطة التي تقوم فيها دولة قطر في هذا المجال:

أولاً- تنظيم المنتديات والملتقيات الدولية:

قامت دولة قطر خلال العشرين سنة المنصرمة بتنظيم العديد من الفعاليات الدولية والإقليمية الهادفة إلى حشد جهود المجتمع الدولي لنشر قيم الشفافية ومحاربة الفساد ودعم التنمية المستدامة، ويمكن بيان أهم هذه الفعاليات بالآتي:

1-الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف

الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالدوحة خلال الفترة 9-13 نوفمبر 2009، وتم في هذا المؤتمر اعتماد مقترح دولة قطر المتمثل في إحداث ألية الاستعراض لمراجعة وتقييم مدى التزام الدول الأطراف بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. واقترحت دولة قطر في المؤتمر إنشاء مركز ذي صفة دولية باسم" مركز حكم القانون ومكافحة الفساد "يكون مقره بمدينة الدوحة، يعمل على بناء الشراكات الاستراتيجية من أجل نشر الوعي والتعليم والتدريب في مجال سياسات وآليات منع الفساد ومكافحته والتعريف بالمعايير الدولية وأفضل الممارسات للتصدي لهذه الظاهرة في العالم بشكل عام وفي الدول التي تفشت فيها بشكل خاص وذلك عن طريق الدورات التدريبية والمنتديات والمؤتمرات للمساهمة الفاعلة في بناء القدرات ودعم الكفاءات والمساعدة التقنية [26].

2-منتدى القانون قطر 2012:

عقد هذا المنتدى في عام 2012 تحت شعار " **مكافحة الفساد- حكم القانون والتنمية الاقتصادية والسياسية لتحقيق سيادة راسخة مهما والاجتماعية**"، وقد ركزت أعمال المنتدى على مكافحة الفساد وسيادة القانون والتغيير في العالم العربي وعلى دور المحاكم الدولية في تطوير سيادة القانون وحرية الاتصال والتعبير في زمن التغيير. وقد تم الاتفاق في هذا المنتدى على المعايير التي يمكن تطبيقها لمكافحة الفساد عالمياً، بوصفها أمرا للقانون، مع التشديد على أهمية

استبدال جميع الممارسات التي تتم في الخفاء بأخرى تتسم بأعلى درجات الشفافية والمسؤولية، كما أجمع المشاركون على أن الفساد يشكل عامل سلبي يعيق التجارة الدولية ويحدث أضرارا التنمية في جميع المجالات [27].

3-مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في 8 ابريل 2015:

وتم في المؤتمر تناول التجارب الناجحة في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الشاملة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية من أجل تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ودعم التنمية المستدامة والتحدِّيات الماثلة في هذا المجال ، واستعراض التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون على الصعيد الإقليمي، لمكافحة الجريمة المنظَّمة العابرة للحدود الوطنية ، وبيان النُّهُج الشاملة المتوازنة لمنع ظهور أشكال جديدة ومستجِدَّة للجريمة العابرة للحدود الوطنية والتصدِّي لها على نحوٍ ملائم النُّهُج الوطنية المتعلقة بمشاركة الجمهور في تعزيز منع الجريمة والعدالة الجنائية [28] .

ثانياً-إطلاق جائزة سمو الأمير لمحاربة الفساد:

تم إطلاق جائزة دولية تحمل اسم الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر لمحاربة الفساد، تهدف إلى تقدير التجارب النموذجية في مكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم وتعزيزها وجمعها ونشرها على أوسع نطاق، والارتقاء بالوعي والدعم والتضامن لضمان مزيد من النجاعة في مكافحة الفساد، بالإضافة إلى حفز المبادرات المشابهة والجديدة واستثارتها نحو مجتمع خال من الفساد.

وتجدر الأشارة على أن هذه الجائزة تمنح سنوياً منذ العام 2016 بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد الذي يوافق التاسع من ديسمبر، وذلك على ثلاثة أعمال: الأولى (جائزة البحث العلمي)، والثانية (جائزة العمل الإعلامي)، والثالثة (جائزة الابتكار في محاربة الفساد) [29].

ثالثا- تأسيس المنتدى العربي لاسترداد الأموال المنهوبة:

أنشئ هذا المنتدى في قطر عام 2012، كمبادرة مستقلة لدعم جهود الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية في استرداد أموالها المنهوبة. ويعتبر منبراً يجمع بين دول مجموعة الثماني، وشراكة دوفيل، فضلاً عن دول في العالم العربي بقصد التعاون لإعادة الأموال المنهوبة. وتشارك مبادرة استرداد الأموال المنهوبة عن كثب في تنظيم وإدارة المنتدى العربي، ويدعمها في عملها العديد من الجهات الدولية [30].

الخاتمة:

خطت دولة قطر، طيلة السنوات الماضية، خطوات متقدمة وهامة في مكافحتها للفساد، حتى تربعت على عرش أكثر الدول إنجازاً في هذا المجال، ولم تقف إنجازاتها عند هذا الحد؛ بل شجعت العالم على تبني أسلوبها في إيقاف عجلة الفساد عالمياً، وطرحت جائزة متخصصة في هذا المجال. ويُعد ترسيخ مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة وتفعليها على أرض الواقع منهجاً راسخاً تسير عليه قطر، تجسد في إنشاء المؤسسات وسن التشريعات المعنية بمحاربة الفساد وترسيخ أسس النزاهة والشفافية في الأداء الحكومي، وبناء مؤسسات فاعلة تضمن المجتمع العادل والأمن الذي يحقق مصالح الجميع.

وقد انعكس ذلك في تبوأها لمواقع متميزة ضمن أفضل دول العالم الأداء التنموي والمؤسسي، حيث تصنف قطر اليوم ضمن مجموعة الدول التي تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة جداً، وتتمتع بدرجة عالية في تطبيق أسس الشفافية والنزاهة والذي انعكس في تصنيفها ضمن أفضل (30) اقتصاداً في العالم في محاربة الفساد، كما تزايدت المعاملات الرقمية الحكومية

لتصل إلى أكثر من (270) مليون معاملة في عام 2018 بزيادة بنسبة (19%) مقارنة بعدد المعاملات الرقمية عام 2017، ومن المؤمل الوصول إلى وزارات بدون ورق عام 2020.

إن ضمان استدامة البناء الناجح لأسس الحكم الرشيد في دولة قطر الذي يحقق النجاح في التنمية المستدامة يتطلب القيام بما يلي:

1. إصلاح عملية إعداد الموازنة العامة لتحقيق شفافية أكبر في الإنفاق وتطوير نظام يدعم ضبط ومتابعة ومراقبة صرف بنود الموازنة العامة ورفع كفاءة الإنفاق العام.
2. الإسراع في تنفيذ البرامج والمشروعات التي جاءت بالخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد (2018–2022)، وبما يتناسب مع الهدف (16) من أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، والذي يدعو إلى الحد من الفساد والرشوة.
3. تعزيز التعاون الدولي وبناء الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات الدولية المعنية بتعزيز الحكم الرشيد والتنمية المستدامة والانفتاح على التجارب الرائدة للاستفادة منها لتعزيز عملية بناء دولة المؤسسات.
4. العمل على نشر الوعي بثقافة محاربة الفساد، وقيم النزاهة والشفافية، من خلال المناهج الدراسية والمسابقات لأنها تشكل الركيزة الرئيسة لتحقيق الحكم الرشيد والتنمية المستدامة.
5. الاستمرار بتطوير القدرات المؤسسية والتنظيمية لاسيما تعزيز الوظائف المركزية للحكومة والمتمثلة في المالية، التخطيط، تكنولوجيا المعلومات، والموارد البشرية، وبما يسهم في الارتقاء بترتيب الدولة في مؤشر جاهزية الحكومة الالكترونية التي تعد أحد أهم الأدوات التي أثبتت جدواها في الوقاية من الفساد والحد منه.

الهوامش والمصادر

1-وزارة العدل، دستور دولة قطر، مطابع الراية، 2004، ص4

2-للمزيد من التفاصيل حول علاقة الدستور القطري لسنة 2004 بمبادئ الحكم الرشيد والتنمية المستدامة أنظر: مجموعة من الباحثين، تجربة الحكم الرشيد في قطر: روافع التنمية المستدامة والتمكين المجتمعي، (1995-2013) مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2018، الفصل الثالث

3-جهاز التخطيط والإحصاء، رؤية قطر الوطنية 2030، الطبعة الثانية، الدوحة، 2018، ص 8

4-الأمانة العامة للتخطيط التنموي، استراتيجية التنمية الوطنية الأولى لدولة قطر (2011-2016)، الطبعة الثالثة، ديسمبر، 2011، ص 2-3

5-للمزيد من التفاصيل حول الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد (2018-2022)، انظر:

http://www.al-watan.com/news-details/id/145275

6-Ministry of Information and Communication Technology, Qatar Digital Government 2020 Strategy, 2013, P5

7- http://www.al-watan.com/PrintNews.aspx?id=170026

8- دولة قطر، وزارة العدل، الجريدة الرسمية، العدد (8) ، 10مارس 2015، ص 23-28

9- دولة قطر، وزارة العدل، الجريدة الرسمية، العدد (3) ، 23 نوفمبر 2016، ص 4-133

10- دولة قطر، وزارة العدل، الجريدة الرسمية، العدد (19) ، 13 ديسمبر 2015، ص 49-70

11- دولة قطر، وزارة العدل، الجريدة الرسمية، العدد (3)، 31 أكتوبر 2010، ص 9-67

12- دولة قطر، وزارة العدل، الجريدة الرسمية، العدد (9) ، 10 أكتوبر 2006، ص 131-138

13- دولة قطر، وزارة العدل، الجريدة الرسمية، العدد (8) ، 22ابريل، 2015، ص 17-18

14- للمزيد من التفاصيل حول أنشطة هيئة الرقابة الإدارية والشفافية، أنظر:

https://www.acta.gov.qa

15-https://www.sab.gov.qa/Arabic/AboutUs/Pages/Goals.aspx

16- للمزيد من التفاصيل حول مهام واختصاصات جهاز التخطيط والإحصاء، أنظر:

https://www.al-sharq.com/article/05/11/2018

17- https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/peace-justice

18- مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، تقرير النشاط السنوي للعام 2016، 2017، ص 31-32

19- للمزيد من التفاصيل حول اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال ومحاربة الأرهاب، أنظر:

http://www.namlc.gov.qa/about.html

20- اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الأرهاب رقم 4 لعام 2010، ص 26

21- http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?Report_Name=WGI-Table&Id=ceea4d8b

22-وزارة للتخطيط التنموي والإحصاء، استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (2018-2022)، الطبعة الأولى، يناير، 2018، ص 65-66

23- للمزيد من التفاصيل حول مؤشر تفشي مدركات الفساد لعام 2017، أنظر:

https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017

24- للمزيد من التفاصيل حول موقع الدولة في مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية لعام 2018، أنظر:

United Nations-Government Survey 2018, Gearing E-Government to Support *Transformation towards Sustainable and* Resilient Societies, New *York, 2018, P.89*

25-http*://www.al-watan.com/PrintNews.aspx?id=170026*

27- وزارة الخارجية، اللجنة الدائمة لتنظيم المؤتمرات: المسيرة والإنجاز، مطابع الدوحة الحديثة،2016، ص136

28-http://www.un.org/ar/events/crimecongress2015/pdf/ACONF222_L6_a_V1502118.pdf

29- لمعرفة المزيد عن فئات الجائزة، أنظر موقع الجائزة :

https://www.aceaward.com

30- للمزيد من المعلومات والتفاصيل عن المنتدى العربي لاسترداد الأموال المنهوبة، انظر:

https://star.worldbank.org/ar/ArabForum/arab-forum-asset-recovery